



اسحبوا قوانين الحصانة في اليمن

يعرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن قلقه العميق بشأن التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية، ويدعم هذا القلق مسألة وجود بيئة، ووضعية -مصدق عليها- تمنح الحصانة لمرتكبي جرائم الحرب المزعومة والجرائم ضد الإنسانية. وبالنظر إلي وجود حرب دامية شنتها القوات الخاصة بالدولة باستخدام الرصاص ضد المتظاهرين المسالمين على مدار العام الماضي، وعلى ضوء انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، فإننا ننظر بقلق كبير إلي قرار البرلمان بتمرير قانون يمنح الحصانة للرئيس علي عبدالله صالح وكبار المسؤولين. ونحن نعتبر هذه الخطوة بمثابة خطوة نحو ترسيخ الإفلات من العقاب في اليمن الجديد، بالإضافة إلى كونها عقبة حقيقية أمام قيام الدولة التي يريدها اليمنيين والتي يطمحون لها وقد ضحوا من أجلها: أي الدولة التي تحترم وتعزز سيادة القانون.

في ٢١ يناير عام ٢٠١٢، وافق البرلمان اليمني على قانون يمنح الرئيس صالح -بالإضافة لمساعديه- الحصانة الداخلية من جميع الجرائم السياسية التي ارتكبت خلال ٣٣ عاماً من ولايته كرئيس. وبالنظر إلى أن الجرائم التي تم ارتكابها خلال العام الماضي يمكن اعتبارها جرائم سياسية، لذا فإن منح الرئيس صالح ومعاونيه حصانة شاملة من الجرائم الدولية الخطيرة هو أمر غير قانوني. حيث جاء القانون -وسط معارضة وطنية واسعة- كجزء من الصفقة التي عقدها علي عبد الله صالح من خلال التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي (GCC) في نوفمبر ٢٠١١. هذه المبادرة -مع بنودها التي تشمل السماح بالعمو- تتلقى دعماً من العديد من الدول والهيئات، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دعم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد/ بان كي مون ومستشاره الخاص لليمن السيد/ جمال بن عمر. ومع ذلك، فإننا نعتبر أن إصدار هذا التشريع يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الوطني والدولي، ونطالب بإلغائه على الفور. ذلك لأن الإفلات من العقاب يؤدي إلي إعاقة وعرقلة المفاوضات المقبلة في اليمن باتجاه التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما كما تطمح إلى ذلك جماعات يمنية عديدة.

لقد نتج عن المحاولات المستمرة بواسطة نظام الرئيس صالح لقمع الثورة في اليمن وفاة حوالي ٢٧٠ فرداً، لقوا حتفهم إما في الاحتجاجات أو بسبب القصف العشوائي في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى أكثر من ١٥٠,٠٠٠ إصابة خلال العام الماضي، وهناك العديد من الحالات الموثقة من حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب المزعوم في مرافق الاحتجاز في اليمن، وخاصة في المخيمات التي تديرها قوات الأمن المركزي والحرس الجمهوري، والقوات الجوية. وقد تم قتل أكثر من اثنين وعشرين طفلاً وجرح البعض الآخر بما يصل إلي حوالي ٨٠٠، بالإضافة إلى الاستخدام غير القانوني للأطفال في النزاعات المسلحة. وقد تم استهداف وسائل الإعلام، بداية من الصحفيين الذين قُتلوا، إضافة لحالات الاحتجاز والاعتداء، ومداومة واقتحام المكاتب وإغلاقها. كما كان المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون العديد من الانتهاكات، بما في ذلك الاغتيالات.

يحدث كل هذا بالإضافة إلى العقاب الجماعي للسكان من خلال خفض المستر لحركة المواصلات وإمداد الكهرباء ونقص الوقود وندرة الغذاء، وذلك بالتوازي مع الهجمات الحكومية المتعمدة ضد الحملات الطبية والشخصيات من المتطوعين المحليين، وتعطيل ووقف عمل المنظمات الإنسانية غير الحكومية الوطنية والدولية، والقصف العشوائي للمناطق المأهولة

بالسكان المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمفوضية شئون اللاجئين، فإنه "بحلول شهر آب أغسطس ٢٠١١، تم تسجيل حوالي ١٠٠٠٠٠٠ نازح في الجنوب، بالإضافة إلى ٢٩٩٠٠٠ نازح بالفعل في الشمال".^١

وهناك المجازر التي وقعت على يد نظام الرئيس علي عبد الله صالح طوال العام الماضي، والتي يتحمل مسئوليتها السياسية والجنائية صالح والمسؤولين التابعين له، تشمل تلك المجازر قتل نحو ثلاثة وخمسون متظاهراً سلمياً في ١٨ مارس/آذار في ساحة "التغيير" في صنعاء بواسطة الميليشيات التي تقودها الحكومة، وقتل خمسة عشر متظاهراً آخرين في مدينة تعز بواسطة الحرس الجمهوري في ٣٠ مايو/أيار، وتم قتل بعض الأشخاص حرقاً، وحتى بعد أن دخل صالح في مفاوضات علي افتراض أن يترك منصبه، حدثت مذبحه في ساحة "التغيير" في صنعاء، في ١٨ سبتمبر، راح ضحيتها ما لا يقل عن ستة وعشرين متظاهراً بواسطة ضباط الأمن والقناصة. وعلاوة على ذلك، أسفر القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان عن كوارث إضافية لحقوق الإنسان.

وبعد وقت قصير من تصويت مجلس الأمن الدولي بالإجماع في ٢١ أكتوبر علي القرار ٢٠١٤ الذي يطالب بوقف عمليات القتل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. اندلعت عشرات من الاشتباكات في أنحاء البلاد مُخلفةً عشرات القتلى والجرحى بالمئات. وفي نوفمبر وحده، تم قتل نحو خمسة وثلاثون شخصاً في القصف العشوائي علي مدينة تعز. وفي ١١ نوفمبر، تم قتل سبعة عشر شخصاً على الأقل وسقوط عشرات الجرحى في القصف العشوائي بواسطة قوات الرئيس صالح عبر كل أنحاء تعز. كما تعرضت المستشفيات والمنازل للقصف والهجوم العشوائي. بل إن صالح قد تمكّن من استخدام حصانته الدبلوماسية وسافر إلى الولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي، في بلد لا يزال في وضع أمني غير مستقر للغاية، كما ورد في تقرير المفوضة السامية عن زيارة مفوضية حقوق الإنسان إلى اليمن من ٢٨ يونيو إلى ٦ يوليو، ولا تزال هناك انتهاكات لحقوق الإنسان يتعين وقفها.

إن الجو السياسي الحالي يتميز بالتعقيد الشديد في هيكل اليمن القبلي، كما أن التدخل الأجنبي من الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولية، والوضع عميق الجذور في الانقسامات الإقليمية (بين الجنوب والشمال)، الجروح النفسية الناتجة عن الحروب الأهلية المتكررة التي كانت ترعاها قوات نظام الرئيس صالح خلال في العقود الثلاثة الماضية، كلها تساهم في تعقيد الوضع. وحتى الآن، فإن من المشكوك فيه أن المبادرة الخليجية - التي دخلت حيز التنفيذ بعد توقيعها بواسطة نائب الرئيس اليمني وأحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) - أو قانون الحصانة، الذي جاء نتيجة لذلك، سوف تنتهي بالنجاح في إنهاء الصراع في اليمن. ولقد دعا مركز القاهرة مراراً المجتمع الدولي لسحب دعمه للاستراتيجيات العسكرية والأمنية لنظام الرئيس صالح، وذلك بهدف إنهاء الصراع القبلي في البلاد. وقد أثبتت المفاوضات الاجتماعية والسياسية خلال العام الماضي جدواها في توحيد المعارضة وتنسيق المواقف القبلية. وينبغي على الأمم المتحدة تعزيز المطالب الاجتماعية للأقليات المختلفة في البلاد من أجل التوصل إلى موقف صلب.

2012 UNHCR country operations profile – Yemen, UNHCR,

<http://www.unhcr.org/pages/49e486ba6.html>

² S/RES/2014 (2011):

<http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/YEMEN%20S%20RES%202014.pdf>

³ A/HRC/18/21 (2011):

<http://www.ohchr.org/Documents/Countries/YE/YemenAssessmentMissionReport.pdf>

محلياً، ووفقاً للمادة ١٥٣ من الدستور اليمني، يمكن للمحكمة العليا اليمنية أن تصدر الحكم بعدم دستورية هذا القانون، في حين أنه دولياً يمكن لأي بلد أن يدعي الولاية القضائية العالمية على الجرائم الدولية التي ارتكبها صالح وهو في منصبه، بعد أن تنتهي حصانته الدبلوماسية بحلول نهاية ٢١ فبراير ٢٠١٢.

ورغم ما بدا أنه بمثابة موافقة من الأمم المتحدة علي مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، قد أعربت عن رفضها التام لقانون الحصانة، في حين أن المستشار الخاص للأمم المتحدة في اليمن، جمال بن عمر، قد قال: "يسرني أنه تم تعديل هذا القانون الخاص بالحصانة، لكنه لن يذهب بعيداً بما فيه الكفاية. إن نطاق هذا القانون لا يزال واسعاً جداً. والأمم المتحدة لا يمكن أن تتغاضي عن عفو واسع النطاق يغطي جرائم تصنفها الأمم المتحدة علي أنها جرائم ضد الانسانية وجرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

٤
وجرائم عنف جنسي". بل لقد ذهبت جماعات حقوق الإنسان الإقليمية، وأبرز الفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك الحاصلة علي جائزة نوبل للسلام، توكيل كرمان، نحو إدانة متزايدة لهذا القانون، الذي يعطي الأولوية في اليمن لمسألة "الاستقرار" باعتبار اليمن حليفاً جيو-سياسياً لدول الخليج والولايات المتحدة في خليج عدن وكفاحهم ومواجهتهم ضد تنظيم القاعدة، وينتقص بالتالي من الفظائع التي تم ارتكابها خلال فترة حكم صالح الممتدة لحوالي ٣٣ عاماً. ونحن نؤكد أيضاً أنه لا يمكن أن تتحقق مبادئ العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في بيئة تعزز الإفلات من العقاب وتتجاهل المساءلة. وعلى الرغم من المجازر والانتهاكات العديدة التي تم ارتكابها ضد المدنيين المسالمين، إلا أنه قد تم إحالة الأحداث التي وقعت يوم ١٨ مارس فقط لتحقيقات داخلية بعد ضغط من الرأي العام. وقد اعتقلت السلطات أكثر من سبعين فرداً على خلفية بعض الاتهامات، لكنه لا يزال من غير المعروف ما إذا كان سيتم تضمين قوات الأمن بين المتهمين أم لا.

٥
وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة بحسب قرار مجلس حقوق الإنسان حول اليمن يمكن أن يلاحظ أن إعلان الحكومة اليمنية أنها سوف تقوم بإجراء التحقيقات المناسبة في الانتهاكات التي تم ارتكابها ليست معقولة ولا مفهومة، خاصة في ظل تورط الحكومة بشكل مباشر في ارتكاب مثل هذه الجرائم ولعدم وجود رغبة صارخة لإجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة.

لذا، يدعو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أعضاء مجلس حقوق الإنسان إلى:

- التراجع عن أي اعتراف بقانون العفو والحصانة، وندعو الحكومة اليمنية إلى إلغاء هذا القانون غير الدستوري، والذي ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي.
- المطالبة بالوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في اليمن، وخاصة بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في ٢١ فبراير شباط ٢٠١٢، وإقامة تحقيق دولي مستقل يتم به التكليف بالتحقيق في جميع الجرائم الدولية المزعومة التي ارتكبت في اليمن منذ بداية الاحتجاجات في عام ٢٠١١.

٤ كما هو منقول حول ذلك فإن "اليمن منحت صالح الحصانة في محاولة لإنهاء الأزمة"، رويترز. ٢١ يناير ٢٠١٢

- تخصيص ميزانية مناسبة وكوادر التوظيف المطلوبة لإنشاء مكتب قطري للمفوضية في اليمن، بحيث يمكنه أن يوفر الدعم اللوجستي للحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان)، والأحزاب السياسية المستعدة للمشاركة بشكل إيجابي في عملية العدالة الانتقالية.